

الصفقة القريبة

ضغط الشارع الصهيوني وفشل الخيار العسكري يجبران أولمرت على التفاوض لتبادل الأسرى

فلسطين / إبراهيم السعيد

ومن العوامل الدافعة للتفاوض زيادة الضغوط التي يمارسها الشارع الصهيوني، سيما ذوي الجنود الأسرى، وبشكل خاص أسرة الجندي شاليت على حكومة أولمرت، ودعوة هذه الأسر لأولمرت بشكل صريح ومباشر بأن يقوم بإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين. وقد تم تنظيم مسيرة ومظاهرة ضخمة شارك فيها عشرات الآلاف من الصهاينة لمطالبة أولمرت بالعمل على إطلاق سراح الجنود الأسرى، ودفع الثمن المطلوب لذلك؛ أي إطلاق سراح أسرى فلسطينيين وعرب مقابل ذلك. وبرز بشكل واضح الدور الذي قامت به وسائل الإعلام الصهيونية في هذا الجانب، إذ أن العديد من الصحافيين والكتاب والأدباء قد كتبوا مقالات تطالب الحكومة الصهيونية بإطلاق سراح الاسرى الفلسطينيين، معتبرين أن أي استثمار تقوم به هذه الحكومة في العمليات العسكرية هو تضییع للوقت ويهدد حياة الجنود الأسرى.

ويؤكد المعلقون الصهاينة أن أولمرت أصبح معنياً بعقد صفقة لإطلاق سراح الجنود لدى المقاومة الفلسطينية ولدى حزب الله، على اعتبار أن مساهمته في إطلاق سراحهم سيرفع من شعبيته وقد يقلص تأثير الدعوات المناهضة الى تشكيل لجنة تحقيق رسمية من قبل المحكمة العليا للتحقيق في دوره ودور وزرائه في الهزيمة التي منيت بها الدولة العبرية في الحرب الأخيرة.

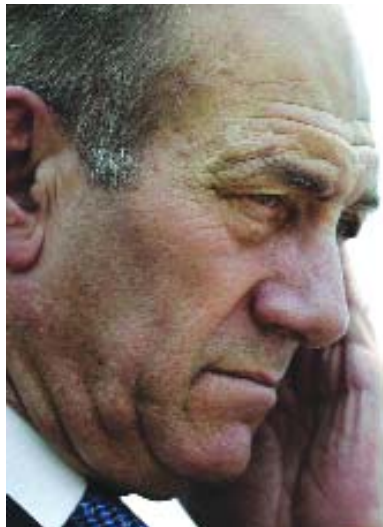
خفض سقف المطالب

على الرغم من إدراك أولمرت بأن لا مناص إلا إطلاق سراح أسرى فلسطينيين من أجل إغلاق ملف شاليت، إلا أنه في المقابل يحاول تحقيق هدفين أساسيين:

١- محاولة خفض مطالب حركات المقاومة الفلسطينية، وذلك عبر التأثير على الوسطاء الذين يتولون نقل الاقتراحات بشكل غير مباشر بين الإسرائيليين وحركات المقاومة، سيما الطرف

الصيف» التي استشهد خلالها أكثر من ٣٠٠ فلسطيني ما بين مقاوم ومدني، وجرح آلاف آخرون، إلى جانب تدمير عشرات المنازل، ناهيك عن ضرب البنى التحتية الفلسطينية، إلى جانب اختطاف العشرات من الوزراء والنواب الفلسطينيين الذين ينتمون إلى حركة حماس، توصلت إلى قناعة مفادها أنه لا طائل من هذه العمليات التي لا تساهم إلا في تعقيد الأمور. وقد استجبت تطورات أخرى قلصت هامش المناورة أمام أولمرت ودفعته إلى الموافقة من حيث المبدأ على إطلاق سراح أسرى فلسطينيين مقابل شاليت.

ومن هذه التطورات: قيام حزب الله بأسر جنديين والفشل الذريع الذي منيت به الحملة العسكرية على لبنان، وإدراك أولمرت أن استرداد الجنديين لدى حزب الله لن يكون إلا بواسطة الوسائل السياسية، قلص من مسعى أولمرت للاعتماد على الوسائل العسكرية في محاولة إطلاق سراح شاليت. ليس هذا فحسب، بل إنه بات يخشى أن تؤدي العمليات العسكرية إلى مزيد من التورط لـ(إسرائيل) في قطاع غزة بشكل يزيد من الضائقة السياسية التي يعاني منها.



على الرغم من عمليات التضليل التي تحرص حكومة أولمرت أن تلف ملف الجندي الصهيوني الأسير جلعاد شاليت بها، إلا أن الأمور باتت مفهومة وواضحة لدى كل من دوائر صنع القرار والرأي العام الإسرائيلي، حيث يسود إدراك متعاظم في تل أبيب أن طي هذا الملف يتطلب من الحكومة الصهيونية الموافقة على إطلاق سراح عدد كبير نسبياً من أسرى الحرية في سجون الاحتلال. وبعكس ما حلم أولمرت وراهن عليه، فإن نجاحه في إطلاق سراح جنوده الأسرى لدى حزب الله ولدى حركات المقاومة الفلسطينية أصبح الأمل الذي يراوده لمحاولة إنقاذ مستقبله السياسي، ولو بثمن إطلاق سراح عدد كبير من الأسرى الفلسطينيين واللبنانيين في سجون الاحتلال.

أولمرت وأركان حكومته وقيادة جيشه الذين تبجحوا في أعقاب تنفيذ عملية «الوهم المتبدد»، وتوعدوا بأنه سيتم إجبار حركات المقاومة على إطلاق سراح الجندي بالقوة، توصلوا لقناعة مفادها أن استخدام القوة لن يجدي نفعاً ولن يؤدي إلى تحقيق الهدف المرجو منها، بل على العكس تماماً. فـ(إسرائيل) في أعقاب أسر شاليت شنت حملة «أمطار

